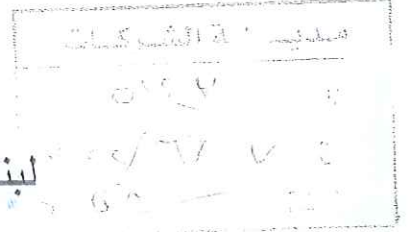


السيد
نعم و محمد
نصير
نصير
نصير



محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

لبنك سورية و الخليج شركة مساهمة مغفلة عامة

المنعقدة في 2022/06/06

الجلسة الأولى

بتمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاثنين الواقع في السادس من شهر حزيران لعام ألفان واثنان وعشرون، عقدت الهيئة العامة العادية لبنك سورية و الخليج شركة مساهمة مغفلة عامة اجتماعها في قاعة بالميرا، فندق الفورسيزنز في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والمنشورة في النشرة الالكترونية للصحيفتين اليومييتين وعلى مرتين كالتالي:

1- صحيفة تشرين عدد رقم 557 تاريخ 18/05/2022.

2- صحيفة الثورة عدد رقم 577 تاريخ 18/05/2022.

3- صحيفة تشرين عدد رقم 558 تاريخ 19/05/2022.

4- صحيفة الثورة عدد رقم 578 تاريخ 19/05/2022.

وذلك على مواقعهما الالكترونية.

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و 180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، حيث سجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة العادية في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد فراس إبراهيم سلمان.

تم تعيين كل من عبد القادر شقيقة ومصطفى حسين مراقبين للتصويت من المساهمين
وعين المحامي محمد اسماعيل كاتباً للجلسة.



صورة طبق الأصل

وبناء على الكتاب رقم ج م/ح-و/13 تاريخ 2022/05/17 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكتاب رقم ج م/ح/194 تاريخ 2022/05/17 الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم ج م/ح-ه/13 تاريخ 2022/05/17 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوب عنهم لحضور الاجتماع، حضر كل من السيد نعيم عنتر والسيد محمد حنطو مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1/12/2724/7755 تاريخ 25/05/2022.

وحضر كل من السيد راني ديب، والسيد رواد سليمان، والسيد وائل قطان، والآنسة دعاء سليمان مندوب مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/2499/ص تاريخ 2022/05/24. كما حضر كل من السيد أحمد القصار والآنسة زبيدة فاكهاني مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 581/ص-ا.م تاريخ 2022/05/24. كما حضر السيد مجد شموط بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة العادية لعام 2021.

وحضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات كل من السادة أعضاء مجلس إدارة البنك السيد فراس إبراهيم سلمان رئيس مجلس الإدارة، والسيد سامر فؤاد بكداش نائب رئيس مجلس الإدارة، والسادة الأعضاء الدكتور رانيا محمد نزيه الزرير أصالة عن نفسها وبصفقتها منابه عن السيد كريم مهران خونده والسيد حكم محمد فؤاد عبد الله أصالة عن نفسه وبصفته مناب عن السيد خالد خليل الملاح والسيد محمد فوز الكيلاني أصالة عن نفسه وبصفته مناب عن السيد عبد الله محمد مكرم الملوحي والسيد إياد رضاح الخطيب.

وكذلك حضر الرئيس التنفيذي للبنك الآنسة ميسون فوزي غندور.

تم استعراض النشر الرسمي لدعوات حضور اجتماع الهيئة العامة العادية في جريدتي تشرين والثورة أيضاً فتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة العادية، واستناداً إلى أحكام المادة 166 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 14765

201-01001016
بنك سورية و الخليج
Syria Gulf Bank S.A.S
سجل تجاري 14765



بنك سورية و الخليج
Syria Gulf Bank

2011 والتي حددت النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجلسة الأولى بنسبة أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها، فقد بين مندوبي الوزارة أن النصاب القانوني للهيئة لم يتحقق حيث أن نسبة الحضور أصالة ووكالة وتقويضاً بلغت 42,37 % من رأسمال البنك فقط، ولذلك فقد تقرر تعليق

الجلسة وتحديد الساعة الحادية عشر من صباح اليوم ذاته لعقد الجلسة الثانية وفقاً للدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة للسادة المساهمين.

201-01001016



رئيس الجلسة
Syria Gulf Bank
فiras Ibrahim Sleiman 1476

كاتب الجلسة

محمد اسماعيل

مندوبي الوزارة

محمد حنطو

نعيم عنتر

مراقبي التصويت

عبد القادر كزبر
عليه

عبد الرحمن الزاهر

صورة طبق الأصل

٧ - ٢٢٢



محضر اجتماع الهيئة العامة العادية
لبنك سورية والخليج شركة مساهمة مغفلة عامة
المنعقدة في 2022/06/06
الجلسة الثانية

السيد
نعم وعمره
د. ص. 11/11/2022
م. 11/11/2022

بتمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الاثنين الواقع في السادس من شهر حزيران لعام ألفان واثنان وعشرون، عقدت الهيئة العامة العادية لبنك سورية والخليج شركة مساهمة مغفلة عامة اجتماعها في دمشق فندق الفورسيزنز قاعة بالميرا وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و173 و176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والمنشورة في النشرة الإلكترونية للصحيفتين اليوميتين وعلى مرتين كالتالي:

- 1- صحيفة تشرين عدد رقم 557 تاريخ 18/05/2022.
- 2- صحيفة الثورة عدد رقم 577 تاريخ 18/05/2022.
- 3- صحيفة تشرين عدد رقم 558 تاريخ 19/05/2022.
- 4- صحيفة الثورة عدد رقم 578 تاريخ 19/05/2022.

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، حيث سجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد فراس إبراهيم سلمان.

تم تعيين كل من عبد القادر شقيقة ومصطفى حسين مراقبين للتصويت من المساهمين.
كما عين المحامي محمد اسماعيل كاتباً للجلسة.

وبناءً على الكتاب رقم ج م/ح-و/13 تاريخ 2022/05/17 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكتاب رقم ج م/ح/194 تاريخ 2022/05/17 الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم ج م/ح-ه/13 تاريخ 2022/05/17 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوب عنهم لحضور الاجتماع،

حضر كل من السيد نعيم عنتر والسيد محمد حنطو مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1/12/2724/7755 تاريخ 25/05/2022.

وحضر كل من السيد راني ديب، والسيد رواد سليمان، والسيد وائل قطان، والأنسة دعاء سليمان مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/2499/ص تاريخ 2022/05/24.

كما حضر كل من السيد أحمد القطان والأنسة زبيدة فاكهاني مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 581/ص-ا.م تاريخ 2022/05/24.

صورة طبق الأصل

كما حضر السيد مجد شموط بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة العادية لعام 2021.

وحضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات كل من السادة أعضاء مجلس إدارة البنك السيد فراس إبراهيم سلمان رئيس مجلس الإدارة، والسيد سامر فؤاد بكداش نائب رئيس مجلس الإدارة أصالة عن نفسه وبصفته مناب عن السيد اياد وضاح الخطيب، والسادة الأعضاء الدكتورة رانيا محمد نزيه الزرير أصالة عن نفسها وبصفتها منابه عن السيد كريم مهران خونده والسيد حكم محمد فؤاد عبد الله أصالة عن نفسه وبصفته مناب عن السيد خالد خليل الملاح والسيد محمد فواز الكيلاني أصالة عن نفسه وبصفته مناب عن السيد عبد الله محمد مكرم الملوح.

وكذلك حضر الرئيس التنفيذي للبنك الأنسة ميسون فوزي غندور.

تم استعراض النشر الرسمي لدعوات حضور اجتماع الهيئة العامة العادية في جريدتي تشرين والثورة فتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور، وحيث أن النصاب القانوني للحضور في الهيئة العامة العادية (في الجلسة الثانية) يكون بمن حضر مهما كان عدد الأسهم الممثلة استناداً إلى أحكام المادة 166 (الفقرة 2) من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فقد تم عقد الجلسة الثانية بنصاب الحضور، وقد بلغت نسبة الأسهم الحاضرة للجلسة أصالة ووكالة وتفويضاً 45,62% من أسهم الشركة.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى نسخة منها محفوظة لدى البنك ونسخة ثانية لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

تم عرض النشر الإلكتروني في الصحف المحلية التي نشرت فيها الميزانيات وتقرير مدقق الحسابات صحيفة تشرين العدد رقم 555 تاريخ 2022/05/16 وصحيفة الوطن العدد رقم 3732 تاريخ 2022/05/16.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكالية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال المتضمن الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2021 وخطة العمل للسنة المالية 2022.
2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2021.
3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحجبات الختامية والمصادقة عليها.
4. اتخاذ القرار بخصوص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2021.
5. اتخاذ القرار بخصوص تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2022.

6. انتخاب مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2022، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.
 7. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات وفق أحكام القوانين النافذة والمطبقة على المصارف.
 8. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2021 بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
 9. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2021.
- باشرت الهيئة أعمالها وفق ما يلي:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2021 وخطة العمل للسنة المالية 2022:

افتتح الجلسة السيد فراس سلمان بكلمة رحب بموجبها بالسادة الحاضرين، وتلا تقرير مجلس الإدارة الذي تضمن استعراض ملخص لأعمال وانجازات البنك، وكذلك أهم مؤشرات أدائه المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021، كما أشار إلى أن تقرير مجلس الإدارة تضمن التطورات والأحداث الرئيسية التي شهدتها البنك خلال العام 2022، وأن بنك سورية والخليج أثبتت قدرة كبيرة على التكيف ومواجهة التحديات التي تعرض لها نتيجة للظروف الاستثنائية التي شهدتها على مدار العام، ليرهن بوضوح على أن تدليل الصعاب ليس أمراً مستحيلاً، فبات البنك اليوم كياناً مصرفياً قائماً على مركات ودعائم صلبة أهلت له ليكون في مصاف المؤسسات المصرفية الأكثر تميزاً في السوق،

وبين رئيس الجلسة أنه على الرغم من الظروف والتحديات الاقتصادية المنوه عنها آنفاً، أظهرت البيانات المالية المدققة لعام 2021 ارتفاعاً في إجمالي موجودات البنك لتبلغ 743.35 مليار ليرة سورية بزيادة نسبتها 204% عن العام السابق، واستطاع البنك استقطاب عملاء جدد نجم عنه زيادة في رصيد صافي التسهيلات الانتمائية المباشرة ليبلغ 389.99 مليار ليرة سورية بارتفاع وقدره 320.13 مليار ليرة سورية مقارنة بالعام 2020، مع عدم إغفال الموازنة بين مستويات المخاطر والسيولة والربحية. كما شهد إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام مبلغ 297.23 مليار ليرة سورية بزيادة نسبتها 165% كمؤشر واضح على اتساع قاعدة عملاء البنك. أما من ناحية نتائج أعمال البنك فقد أظهر بيان الدخل تحقيق صافي أرباح بحوالي 67.83 مليار ليرة سورية وبواقع 20.21 مليار ليرة سورية كربح صافي حقيقي بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنوي.

أكدت النتائج الايجابية لبنك سورية والخليج كفاءة إدارته التنفيذية وحصافتها في اتخاذ القرارات، كما ساهمت مرونة ومتانة إجراءات العمل في تمكين البنك من تخطي الأزمات وتعزيز مركزه التنافسي والاستفادة من الفرص المتاحة في السوق، مما أثمر بمجمله عن تمكن البنك من تغطية كامل رصيد الخسائر المتراكمة المحققة والتي شكلت عبئاً على البنك لسنوات طوالة، لتتحول البوصلة نحو الربحية الحقيقية. وأمل رئيس الجلسة أن يحمل عام 2022 المزيد من النجاح والتقدم للبنك، مؤكداً استمرار السعي لقولبة استراتيجيات البنك لتتماشى مع المستجدات وبوادر التعافي الاقتصادي المرتقبة بالشكل الذي يحقق طموحات المساهمين وتطلعات جميع العملاء والأطراف ذات

المصلحة، وكذلك استمرار المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية للجمهورية العربية السورية.

كما تقدم رئيس الجلسة بالأصالة عن نفسه وبالنابة عن كافة أعضاء مجلس إدارة البنك بالشكر الجزيل إلى المساهمين على دعمهم المتواصل كأحد أهم ركائز نجاح بنك سورية و الخليج، وإلى عملاء البنك على الثقة العالية التي منحوها للبنك.

وأقلت الرئيس التنفيذي الأنسة ميسون غندور كلمتها التي تضمنت عرضاً موجزاً لإنجازات بنك سورية و الخليج ومؤشرات أدائه المالي خلال العام 2021، وجملة من المسارات والمنهجيات وآليات العمل التي كان من شأنها معالجة العديد من المسائل المتعلقة بأوجه عمل البنك المختلفة وذلك على صعيد البنية التحتية لمنظومة البنك التكنولوجية والمعلوماتية، والأنشطة التشغيلية، وتدعيم مهارات كوادر البنك البشرية من خلال تبني حزمة من الإجراءات أهمها اعتماد البرامج التدريبية التخصصية سواء محلياً أو إقليمياً أو عالمياً، فضلاً عن زيادة كتلة الرواتب والأجور سعياً لتحسين الأوضاع المعيشية للموظفين في ظل الظروف الراهنة، مما ساهم في تعزيز الولاء والانتماء الوظيفي وجعل بنك سورية و الخليج وجهة مصرفية تستقطب الخريجين الجدد وأصحاب الكفاءات على حد سواء، كما نوهت الرئيس التنفيذي إلى المبادرات التي قدمها البنك في إطار التطبيق الفعلي لرؤيته ورسالته الاجتماعية،

وأكدت على مواصلة البنك لتطبيق النظم السليمة للرقابة والضبط الداخلي في كافة إداراته وفروعه، وبالشكل الذي يساعد على تحديد وإدارة المخاطر التي قد تنشأ في سياق مزاوله أعماله، كما ويتم مراجعة تلك الضوابط وتحديثها بشكل دوري اتسلا مع المتغيرات والظروف ومستجدات الأعمال.

كما أكدت على سعي البنك خلال السنوات المقبلة لوضع الاستراتيجيات المتينة وفقاً لمتطلبات كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، والعمل على قولة أنشطته وأعماله بالشكل الذي يلبي طموحات جمهور المتعاملين وتطلعاتهم.

وتقدمت الرئيس التنفيذي بالشكر إلى مصرف سورية المركزي على جهوده الرامية لدعم البنك خلال مسيرة النهوض فضلاً عن تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي ككل، كما تقدمت بالشكر إلى وزارة المالية وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية على دعمهم وتعاونهم المستمر.

وعرضت الرئيس التنفيذي المعالم الأساسية لخطة البنك الاستراتيجية للعام 2022 والتي تمثلت بالنقاط التالية:

- تحقيق الاستدامة على المدى الطويل، وخاصة في ظل التحديات التي تشهدها المرحلة الراهنة.
- توسيع شبكة فروع البنك بالتزامن مع تهيئة الأوضاع لحقبة التحول التدريجي نحو الصيرفة الرقمية.
- تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية التنافسية بجودة عالية وبما يتناسب مع تطلعات العملاء والاحتياجات التمويلية الفعلية للقطاعات الاقتصادية المستهدفة ومن ضمنها المشاريع الصغيرة ومتوسطة الأجل.
- تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية بالشكل الذي يلبي طموحات عملاءنا وتجربة مصرفية فريدة ومتطورة.

- ضمان كفاءة تنفيذ العمليات المصرفية.
- زيادة فعالية آليات وأدوات الرقابة والضبط الداخلي.
- رفع كفاءة رأس المال البشري العامل في البنك، وتعزيز التواصل والتفاعل البناء.
- الاستمرار في دعم الأنشطة التي تساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2021:

قام السيد مجد شموط مدقق حسابات البنك بتلاوة تقريره عن بيانات البنك المالية للسنة الموقوفة بتاريخ 2021/12/31، ونوه إلى أن البيانات المالية هذه تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 2021/12/31، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف.

كما أوضح خلال عرضه بعض النقاط الرئيسية الخاصة بالملاحظات والإيضاحات الواردة في التقرير.

وأكد مدقق الحسابات على أن البنك يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها، وأوصى بالمصادقة عليها.

3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها:

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة والحسابات وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات فأبدى الحضور تفاؤلهم بعمل البنك وجديته وأثنوا على جهود مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.

حيث تحدث المساهم

الدكتور عمر غالب الحسيني أبدى مداخلته طلب فيها من الكاتب تدوين كافة المداخلات كما أبدى عتب على رئيس مجلس الإدارة على ترتيب بنود جدول الأعمال وأشار إلى أن أنه لوحظ أن هناك مبالغ كبيرة أعطيت لعدد كبير من العملاء مما يؤثر على المخاطر الائتمانية، كما لوحظ ازدياد في عمليات الهيكلية مما يؤثر في المخاطر الائتمانية.

مجموع موجودات البنك 37 مليار

مجموع التسهيلات الائتمانية 390 مليار

والنسبة تجاوزت 52.5% وهذا مخالف للمعايير الدولية للمصارف، كما أن النسبة في الودائع والتسهيلات تمثل أكثر من 75% مما يعرض البنك للمخاطر، كما أن النسبة بين حقوق المساهمين وحجم الموجودات بلغت 14% تركزت النسبة الكبيرة من هذه التسهيلات قروض زراعية وقد زادت عن العام الماضي بنسبة 6 أضعاف بعد أن كانت 55 مليار.

أما الأنشطة الأخرى لم تزد الانسب ضئيلة، والسؤال ما هي ماهية القروض الزراعية وهل الضمانات الموجودة كافية، كما أن التسهيلات الائتمانية المباشرة للشركات الكبرى ضمن المرحلة الثالثة وبالتالي خسائر ائتمانية متوقعة بقيمة 40 مليار ليرة سورية.

بناء عليه أحمل المسؤولية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات الوصائية - مصرف سورية المركزي.

كما أشار إلى أنه قد ورد في التقرير السنوي ضمن المصاريف التشغيلية ، نفقات ضيافة، ونفقات تشغيلية أخرى، والمجموع مليارين و 111 مليون، وتشكل نسبة عالية من المصاريف، كما ورد في التقرير تعاملات مع أطراف ذات علاقة ومكافآت مجلس إدارة لم يطرح في اجتماع الهيئة العامة السابق.

وبمداخلة المساهم الدكتور وليد الأحمر أشار إلى أنه من خلال قراءة البيانات وبصفته أحد المساهمين الذين عاصروا البنك منذ بداياته، فإنه لاحظ أن البنك شهد مسار تحويلي كلياً، والتغيرات الكبيرة تحتاج إلى قيادات وإدارات تحويلية والذي يتحمل هامش مخاطرة كبيرة لتحقيق أرباحه، وهذه المخاطرة يجب أن تكون محسوبة لتحول البنك من بنك على شفير الإفلاس إلى بنك في مراتب متقدمة من حيث المحفظة والأرباح والانتقال من الخسائر إلى الأرباح، وقد تحسن سعر سهم السوق من 90 ليرة سورية إلى أكثر من 2000 ليرة سورية، وكان البنك رائداً في مجال الدفع الإلكتروني، وانتقل من بنك في أدنى المراتب إلى مراتب عليا وسمعة مختلفة وإقبال كبير، وقبل أن أتكلم بالنقاط الأساسية أسمحوا لي أن أحيي الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ممثلاً برئيس المجلس ونائبه،

وطلب وضع المساهمين بالصورة الصحيحة عن تضخم المحفظة الانتمائية لبنك سورية والخليج، وهل حجم المخاطر محسوب أم لا، وهل هناك ضمانات كافية وما هي إدارة المخاطر المتخذة بكل شفافية.

كما طلب التركيز على مراعاة مسألة الانتشار الجغرافي كونه ضئيل جداً في دمشق متمنياً أن يكون هناك أكثر من 10 فروع في دمشق وباقي المحافظات، وأوجه التحية لكل الكوادر في البنك على الجهود المبذولة.

ومن جهته أيد المساهم خليل إبراهيم الخشي ما صدر عن المساهمين مشيراً إلى أنه سيشير فقط إلى النقاط السلبية متجاوزاً الإيجابيات الكثيرة وذلك بهدف تحفيز الإدارة على تجاوز الصعوبات.

وفي سؤاله الأول تطرق إلى الديون المتعثرة منوهاً إلى أنه لم يجد أن هناك حل لمشكلة الديون المتعثرة سواء المدينين الداخليين أم الخارجيين، وما هي الخطة الأولية لعام 2022 لتحصيل هذه الديون ومن جهة ثانية طرح مثال بأن من اقترض مليار ليرة سورية قبل الأزمة الآن يعادل 80 مليار ليرة سورية، وهذا سبب أذى للبنك والمساهمين بشكل كبير، لكن البنك في هذا العام حقق قفزة نوعية وأرباح عالية متجاوزاً معظم المصارف.

وتسائل أن البنك في ظل تحقيق أرباح متراكمة واقتطع احتياطات وتحققت أرباح متراكمة، لماذا لا يحصل المساهم جزء من هذه الأرباح بدل تدويرها لأعوام قادمة، وهذا ينعكس على سعر السهم وإذا لاحظنا القيمة الدفترية للسهم تتجاوز 7000 ليرة سورية، بينما اجمالي السوق 2200 ليرة سورية، منوهاً إلى أن سعر السهم يستحق أكثر من ذلك،

ففي عام 2015 وبعد زيادة رأس المال وانتهاء الاكتتاب قام البنك ببيع أسهم الزيادة وحقق ربح بسيط يتأكل منذ العام 2015، مشيراً إلى أن المساهمين خسروا 5 أضعاف القيمة الشرائية لليرة السورية حتى تاريخه تقريباً.

كما طلب اقرار توزيع أرباح العام 2021 على شكل أسهم مجانية كون المساهمين لم يحصلوا من يوم اكتتابهم على أي توزيعات الأرباح سواء نقدية أو أسهم مجانية.

كما نوه إلى المصاريف التشغيلية الأخرى وتكرار ما مطالبنا بالتوضيح كون هذه المصاريف كبيرة مع الأخذ بعين الاعتبار الأرباح المحققة.

ونوه أيضاً إلى وجود إيرادات أخرى تضمنت بيع عقارات مستملكة، متسائلاً هل هذه العقارات تعود لمديونية تم بيعها أو تعود لملاك البنك وتم بيعها.

كما تحدث عن المخاطر والتي قسمها إلى مخاطر تركيز قطاعي مركزاً على قطاع الزراعة، وعلى مخاطر الديون ومخاطر الديون غير العاملة، ومخاطر التسهيلات الائتمانية ايداعات المصارف والعملاء والتصنيف الائتماني للبنك.

وأشار إلى أن التركيز القطاعي خلال العام 2020 كان متركزاً بالتسهيلات الائتمانية في قطاع الزراعة حيث بلغت 78% من تسهيلات البنك للقطاع الزراعي. في عام 2021 بلغت 323 مليار من أصل 390 مليار مشيراً إلى خطورة هذا الموضوع، مطالباً بتوضيح ذلك.

وانتقل إلى التنويه لمخاطر التسهيلات غير العاملة ووجود ديون غير عاملة تراكمية 94.8 مليار، وأنه في حال نسب هذا الرقم إلى إجمالي التسهيلات وهي 489 مليار أي حوالي 20% من التسهيلات غير عاملة، وأن هذا له مخاطر كبيرة على المصرف. كما انتقل إلى المخصصات المقابلة للخسائر الائتمانية المتوقعة وهذا له علاقة بالتصنيف الائتماني للبنك.

وأشار إلى أنه ورد في تقرير المدقق الخارجي موضوع عدم كفاية مخصصات الخسائر الائتمانية،

وبمداخلة للمساهم ربحي الأحمر، نوه إلى أهمية العمل الإنساني متمنياً تبني البنك لعائلات وأبناء الشهداء والإشراف على تعليمهم ودعم الطلبة المتفوقين.

كما تمنى أن يكون موعد عقد اجتماع الهيئة العامة مستقبلاً الساعة 12 ظهراً بدلاً من العاشرة صباحاً لتلافي أزمة المواصلات الصباحية.

وبمداخلة للدكتور زياد زنبوعة، بدأ بالإشارة إلى التدفقات النقدية وضرورة أن تبدأ من النشاطات التشغيلية والاستثمارية وضرورة تحييد أرباح إعادة تقييم مركز القطع البنوي، كما تساءل عن كيفية انعكاس ربح القطع البنوي في قائمة التدفقات النقدية.

وأشار إلى أن نمو التسهيلات لا يتناسب مع نمو المخصصات، وبمراجعة قائمة الدخل يتم لحظ أن البنك أخذ ضمن قائمة الدخل 3 مليار، مرتفعة عن العام الماضي والذي بلغت فيه 1.3 مليار،

كما أشار إلى أن المخصصات مقابل الخسائر الائتمانية ارتفعت من 22.8 مليار 2020 إلى 44.4 مليار 2021 أي أنه لم يكن 3 مليار كما ورد بقائمة الدخل مثل تعلمون ما معني ذلك هذه كارثة لم تريدو أن تعرضوا في قائمة الدخل المخصصات الفعلية 21.6 مليار و لما استطاع البنك تغطية الخسائر و يظهر البنك بمظهر الخاسر و لكن هذا لا يناسبكم لأنكم تريدون المطالبة بالمكافآت

وهنا أبدى رئيس الهيئة مداخلة عن عدم رغبة للإطالة حيث طرح :

اجمالي التسهيلات إلى الموجودات 66%

اجمالي تسهيلات رأس المال 49%

اجمالي التسهيلات ودائع المصارف 95%

أي أن المخصصات يتحملها المودعون في المصرف

كما شارك المهندس أيمن قوصا



حيث طرح تساؤل حول التسهيلات الائتمانية و مخاطر العمل الزراعي و تركيز التسهيلات على العمل الزراعي الذي يحتوي على مخاطر المناخ و تقلبات سعر السوق و هذه بحاجة إلى دراسة و تحليل و نسب مدروسة و الرؤية القائمة عليها خاصة أن النسبة من الايداعات من المصارف و عدد الفروع لا تتناسب مع حجم العمل المصرفي

بأشر السيد رئيس مجلس الادارة بالاجابة على التساؤلات السابقة اشكر الجميع على طرحهم سواء الجاب بمكانها أم لا و هي حاضرا على التوضيح لآليات العمل و سأحاول الإجابة

بداية سأعود على الأرقام التي طرحها السيد الخشي حجم التسهيلات رقم كبير بالنسبة للعملاء و تركيز القروض الزراعية التي تشكل بالنسبة الأكثر من التسهيلات أكد لا يوجد قروض لعدد محدد من العملاء

و التوجه نحو قطاع الانتاج الزراعي و القروض الزراعية لا يعني أهال مزارع يشتغل بأرضه بل تشمل الصناعات الزراعية التحويلية و كان لسبب النهوض بالبنك و تحقيق الأرباح خلال سنوات كان البنك يتعرض لخسائر و تحت الوصاية و هو رسميا مفلسا و تحت وصاية البنك المركزي و البنك غالبا لم يكن يعمل و المركزي بذل جهود المحافظة عليه و حقوق الملكية ما يقارب 500 مليون و القيمة الدفترية للسهم 14 ليرة في عام 2018

نحن كنا في مفترق طرق كمجلس إدارة و وعدنا بالنهوض بالبنك و كان لدينا مخاطر لكن النتائج كانت تستدعي هذه المخاطرة و كانت التعليمات من رئاسة مجلس الوزراء عدم الإقراض إلا للقطاع الزراعي .

و عنده صدر القرار بمنح القروض الصناعية بدأنا بتنوعي المحفظة باتجاه القروض الصناعية و لدينا مشكلة بكتلة السداد للقروض الزراعية و نحن معرضين لسداد بأرقام أولية بعشرات المليارات .

و نحن نتحدث عن فوائد إقراض ليست لكل الصناعات، ولدينا تركيز بإيداعات مصارف كونها بفوائد مخفضة على خلاف العملاء .

وتحدث عن حجم محفظة التسهيلات مشيراً إلى أن الارتفاع بالتسهيلات ضمن المرحلة الثالثة ناجم عن ارتفاع سعر الصرف .

ولا أدري سبب طرح أرقام مخاطر ديون و ضمانات مع العلم أن المساهمين على علم كامل بقرارات المركزي و ارتفاع سعر الصرف .

ومن حق المساهمين الحصول على كتيبات مطبوعة لدراساتها والاحتفاظ بها ...

وهنا أجاب المدقق الخارجي السيد مجد شموط وقال أننا التزمنا بالمعايير المطلوبة لنبيين جودة إرادات البنك و هنا أبدت المديرية المالية للبنك بمداخلة لتوضيح الاستفسار حول الربح البنوي، حيث وضحت أن بيان التدفقات النقدية يتناسب مع الدليل وتم عرضها ضمن الربح الصافي قبل الضريبة، وأشارت إلى أن البنود غير النقدية تظهر ضمن التعديلات.

وبعدها أبدى رئيس المجلس مداخلة حول كيفية إعداد البيانات المالية للبنك وماهي الجهات التي تصادق عليه وأكد أنها تتم ضمن المعايير المعتمدة للبيانات العرض وهي مطابقة بنسبة 100% بشهادة أعلى السلطات المالية في الجمهورية العربية السورية وبعدها وضحت الأنسة الرئيس التنفيذي ميسون عيسى أن التساؤل بخصوص سماكة التقرير هو بسبب العمل ضمن معايير دولية وهي ترسل إلى المصارف المراسلة ولا يمكن تغيرها أما بالنسبة

لموضوع مخصصات الخسائر الائتمانية لم يتم إدخال أي ملف نتعثر غير الملفات القديمة ضمن المرحلة 3 هي مرحلة فرق سعر الصرف ونحن نعاني من مشاكل بسبب ارتفاع سعر الصرف تم تحصيل حوالي مليار ليرة سورية كما أننا نعاني من مشكلة وجود العملاء داخل سورية وعدم إمكانية التواصل معهم إضافة إلى مشكلة تضخم في سعر الصرف ونهوه إلى أنه لم يهيكل أو يجدول أي ملف .

وبخصوص المصاريف التشغيلية الأخرى فإنها تتعلق بإعادة الهيكلة لكل الفروع التي تحتاج إلى مولدات ووقود علماً بأنه لم يكن هناك صيانة لأي متطلبات العمل والفروع الجديدة كلفتها كبيرة والإيجار ليس له جدوى ولا يمكن لنا الشراء بسبب وجود خسائر وحكماً لا يمكن الشراء من ودائع العملاء وهنا أضاء رئيس المجلس الضوء على مشكلة رفع الإشارة المتعلقة بالأسهم وأكد أن هناك رسوم مترتبة لسوق الأوراق المالية لم تدفع من الجهة المدعية ولا يمكن للبنك دفع هذه الرسوم لأنها كبيرة جداً وفيما يتعلق بموضوع العمل الإنساني فإنه يتم العمل بشكل دؤوب بهذا الخصوص وهناك توجه كبير نحو أبناء الشهداء و مرضى السرطان و الطلبة المتفوقين ومحفظة العمل الإنساني و الاجتماعي أولوية كبيرة بالنسبة للبنك .

وفيما يتعلق بموضوع السهم و توزيع الأرباح قال رئيس الجلسة :

نحن في البنك مصرفياً نتحدث عن حقوق المساهمين لأنه الرقم ذو الدلالة الأكبر والذي ارتفع بشكل كبير وهو يعكس القيمة الحقيقية للسهم والقيمة الدفترية ومكانة البنك وكان يمكن توزيع أسهم مجانية من خلال الأرباح المحققة ولكن ذلك لن يعود بشكل ايجابي على البنك ، و البنك بحاجة إلى تجميع أرباح أكبر من ذلك علماً بأننا جاهزون لتوزيع أسهم مجانية إلا أن الأفضل للبنك زيادة رأسماله عن طريق ضخ أموال خارجية تسهم في تنشيط أعمال البنك كما أن هناك عدد من المصارف وزعت أسهم مجانية وانعكس ذلك سلباً على سعر السهم وأتمنى أن أكون قد أجبت على كافة التساؤلات المطروحة علماً بأنني على استعداد تام للإجابة على كافة الأسئلة بالأرقام الواضحة و الصريحة .

بناء على ما سبق، تم التصويت من قبل الهيئة العامة على هذا البند، واتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار الأول:
المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية 2021 وخطة العمل للسنة المالية 2022 وفق ما جاء فيه.
صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (99.99%) موافق

القرار الثاني:
المصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2021 وفق ما جاء فيه.
صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (99.99%) موافق

4. اتخاذ القرار بخصوص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2021:



بين رئيس الجلسة بأنه سنداً لأحكام المادة 156 من قانون الشركات والمادة 25 من النظام الأساسي للبنك تقرر الهيئة العامة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على أن لا تزيد هذه المكافآت على 5% من الأرباح الصافية.

وبين بأن نسبة 5% من الربح الصافي قبل اقتطاع الضريبة وبدون أثر لأرباح تقييم مركز القطع البنوي بحسب البيانات المالية المعتمدة كما هي بتاريخ 2021/12/31 تعادل مبلغاً وقدره 1,396,947,436.95 ليرة سورية، وطلب من الهيئة العامة للمساهمين التصويت على إقرار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2021 بمبلغ 1,390,000,000 ليرة سورية.

وها أبدى المساهم زياد زنبوعة باعتبار أنافي جلسة مصارحة يجب أن تكون مناقشة الأرباح بالبداية قبل المكافآت وأعرب عن تساؤله كيف يرضى مجلس الإدارة أن ينعم بالمكافآت بينما المساهم ممنوع عليه أ يتنعم بأي عائد من عوائد أسهمه وأنا كمساهم من حقي أن أطرح رأي وأضاف إن قانون الشركات حدد المكافآت كحد أقصى 5% ونح لا ننكر جهودكم كمجلس إدارة إلا أن هناك مخاطر كبيرة ومبلغ المكافأة مبلغ كبير جداً وكان يجب أن يطلب المجلس 1% أو 2% إلا أن نسبة 5% كبيرة وأسجل تحفظي عليها وكان من الأفضل أن تتركوا مجال للعام القادم ، كما سجل المساهم عمر الحسيني اعتراضه على توزيع المكافآت .

بناء على ما سبق اتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار الثالث:
المصادقة على إقرار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2021 بمبلغ 1,390,000,000 ليرة سورية.
صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (99.99%) موافق

5. اتخاذ القرار بخصوص تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2022:

بدأ السيد رئيس الجلسة حديثه في هذا البند بالمسوغ القانوني لتحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة، حيث أشار إلى أنه بناءً على أحكام المادة 156 من قانون الشركات والمادة 25 من النظام الأساسي للبنك تحدد الهيئة العامة نظام بدلات الحضور والتعويضات أو المزايا الأخرى لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في ضوء نشاطات البنك وفعالياته، ونوه إلى أن اجمالي التعويضات المسددة إلى أعضاء مجلس الإدارة خلال العام 2021 بناءً على قرار الهيئة العامة بتاريخ 2021/07/28 قد بلغ 149,464,000 ليرة سورية. أما بالنسبة لتعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2022 فقد عرض السيد رئيس الجلسة توصية مجلس الإدارة إلى الهيئة العامة بالمصادقة على تحديد تعويضات حضور كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن كل اجتماع من اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه لعام 2022 لتكون كما يلي:

- 1- تحديد تعويضات حضور اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2022 لتكون مبلغ وقدره 1,000 دولار أمريكي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة غير المبررين، وما يعادله بالليرات السورية لأعضاء مجلس الإدارة السوريين.



هنا أبدى المساهم زياد زنبوعه المداخلة التالية (بحسب أنظمة القطع و القد الصادرة ع مصرف سورية المركزي لايجوز تحديد تعويضات السوريين بغير الليرة السورية) وأجاب رئيس المجلس بأن هذا البند لا يخالف القانون .
بناء على ما سبق اتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار الرابع:

المصادقة على تحديد تعويضات حضور كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة لكل اجتماع من اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه لعام 2022 ليكون كما يلي:

أ- تحديد تعويضات حضور اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2022 لتكون مبلغ وقدره 1,000 دولار أمريكي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة غير السوريين، وما يعادله بالليرات السورية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة السوريين.

ب- تحديد تعويضات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لعام 2022 لتكون مبلغ 500 دولار أمريكي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة غير السوريين وما يعادله بالليرات السورية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة السوريين.

صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (99.99%) موافق

6. انتخاب مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2022 وتفويض مجلس الادارة بتحديد تعويضاته:

أشار السيد رئيس الهيئة إلى أنه بناءً على أحكام المادة 185 من قانون الشركات والقانون الناظم لعمل المحاسبين القانونيين وقانون إحداث المصارف الخاصة والنظام الأساسي للبنك والأنظمة المعتمدة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية فإن الهيئة العامة تنتخب جهة لتدقيق حساباتها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد من جدول مدققي الحسابات الصادر عن الوزارة المعنية وتقرر بدل أتعابها أو تفوض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب،

ونوه إلى أن مجلس الإدارة قد قرر بتاريخ 2022/06/02 التوصية إلى الهيئة العامة بناء على توصية لجنة التدقيق المنيقة عنه بتجديد انتخاب المحاسب القانوني السيد مجد محمد رباح شموط كمدقق لحسابات البنك للدورة المالية لعام 2022، ونفويض السادة مجلس الإدارة أو من يفوضه المجلس بتحديد أتعابه وصرفها وإبرام العقد معه،

وطلب من الهيئة العامة للتصويت للمصادقة على تجديد انتخاب السيد محمد رباح شموط كمذقق لحسابات البنك للدورة المالية لعام 2022، وتفويض السادة مجلس الإدارة أو من يفوضه المجلس بتحديد أتعابه وصرفها وإبرام العقد معه.

بناء على ما سبق اتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار الخامس:

تجديد انتخاب السيد مجد محمد رباح شموط كمدقق لحسابات البنك للسنة المالية 2022 وتفويض السادة مجلس الإدارة أو من يفوضه المجلس لاتخاذ القرار بتحديد الأتعاب التي ستتوجب له وصرفها وإبرام العقد معه.
صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (99.99) موافق

7. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات وفق أحكام القوانين النافذة والمطبقة على المصارف:

أشار رئيس الهيئة إلى أنه بناءً على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وعلى أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002، ووفقاً للتعميمات الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009، ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني، ويحق للبنك التوقف عن هذا الاقتطاع إذا بلغ هذا الاحتياطي ربع رأسمال البنك، ويجوز بموافقة الهيئة العامة للبنك الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي رأسمال البنك، كما يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة حتى بلوغه 100% من رأسمال البنك. وعليه فقد تم تكوين احتياطي قانوني للعام 2021 بمبلغ 2,385,415,907 ل.س، ليصبح رصيد الاحتياطي القانوني بتاريخ 31 كانون الأول 2021 2,500,900,000 ل.س، أي ما يعادل ربع رأسمال البنك، كما تم تكوين احتياطي خاص للعام 2021 بمبلغ 2,793,894,874 ل.س ليصبح رصيد الاحتياطي الخاص بتاريخ 31 كانون الأول 2021 2,908,478,967 ل.س. وأضاف أن هذه الاحتياطات تشكل أداة داعمة للبنك في مواجهة الظروف الاستثنائية وغير المنتظرة، وطلب من الهيئة العامة المصادقة على تكوين الاحتياطات وفق الأحكام والقوانين النافذة ووفق ما تم ذكره آنفاً، والموافقة على الاستمرار في اقتطاع 10% من أرباح البنك الصافية لتكوين احتياطي قانوني حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي كامل رأسمال البنك.

بناءً على ما سبق اتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار السادس:

أ- الموافقة على تكوين احتياطي قانوني للعام 2021 بمبلغ 2,385,415,907 ل.س.
ب- الموافقة على تكوين احتياطي خاص للعام 2021 بمبلغ 2,793,894,874 ل.س.
الموافقة على الاستمرار في اقتطاع 10% من أرباح البنك الصافية لتكوين احتياطي قانوني حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي كامل رأسمال البنك.
صدق القرار باجماع أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (100%) موافق

8. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2021 بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.



بداية أشار رئيس الهيئة إلى تعميم مصرف سورية المركزي رقم 16/743/ص تاريخ 2022/02/14 والمتضمن التوجيه إلى المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية للالتزام بما يلي:

- أ- عدم اتخاذ أي قرار يقضي بتوزيعات نقدية للأرباح القابلة للتوزيع لعام 2021، وبالتالي استبعاد أي بند يتضمن الإشارة إلى إمكانية توزيع أرباح نقدية وذلك ضمن جداول أعمال اجتماعات الهيئات العامة للمساهمين المزمع عقدها لاعتماد البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2021/12/31.
 - ب- إمكانية اقتراح مجالس إدارات المصارف توزيع هذه الأرباح كأسهم مجانية على المساهمين وفق القوانين والأنظمة النافذة، وإدراج بند لها ضمن جداول أعمال اجتماعات الهيئات العامة للمساهمين المزمع عقدها لاعتماد البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2021/12/31، وذلك بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من السلطات الرقابية أصولاً.
- بناء على ما سبق، وفي ظل تحقيق البنك لأرباح محققة بقيمة 3,805,862,282 ليرة سورية وذلك بعد أن تم إطفاء ما بقي من خسائر مدورة، أشار رئيس الهيئة إلى أن مجلس قد أوصى إلى الهيئة العامة للمساهمين بعدم توزيع أرباح نقدية للعام 2021 بما يتوافق مع تعميم مصرف سورية المركزي المشار إليه آنفاً، وتدوير الأرباح القابلة للتوزيع وإضافتها إلى حساب الأرباح/ الخسائر المحققة المدورة.
- وطالب من الهيئة العامة التصويت للمصادقة على توصية المجلس بعدم توزيع أرباح نقدية للعام 2021، وتدوير الأرباح القابلة للتوزيع وإضافتها إلى حساب الأرباح/ الخسائر المحققة المدورة.

بناء على ما سبق اتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار السابع:
المصادقة على توصية المجلس بعدم توزيع أرباح نقدية للعام 2021، وتدوير الأرباح القابلة للتوزيع وإضافتها إلى حساب الأرباح/ الخسائر المحققة المدورة.
صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (99.99%) موافق

9. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2021: أنهى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء وممثلي الشركة عن السنة المالية 2021 إبراء عاماً شاملاً.

بناء على ما سبق اتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار الثامن:
إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال السنة المنصرمة 2021 وعن كامل مدة ولايتهم المنقضية إبراء عاماً شاملاً.
صدق القرار باجماع أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (100%) موافق

وبانتهاء جدول الأعمال أعلن ختام الجلسة في الساعة الثانية عشر وثمان وأربعون دقيقة ظهراً من يوم الاثنين الواقع في السادس من شهر حزيران من العام ألفان واثنان وعشرون، وتم



بنك سورية والخليج Syria Gulf Bank

تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى
وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

رئيس الجلسة
فراس إبراهيم سلمان

كاتب الجلسة
محمد حنيفة

مندوب الوزارة

نعيم عنتر

مرافبي التصويت

201-01001018



بنك سورية والخليج ش.م.س.ع

Syria Gulf Bank S.A.S

سجل تجاري 14765



صورة طبق الأصل

٢٠٢٢ = ٢